MAHALEEAT 12/17/11 12:39 AM Page 2

أحالته الحكومة إلى مجلس النواب

قانون جديد لحماية معلومات ووثائق الدولة

السجن ١٠ سنوات والغرامة ٥ آلاف دينار لإفشاء أي معلومات أو وثائق

أحالت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون، يهدف إلى إضفاء الحماية على كل ما يتعلق بمعلومات ووثائق الدولة بحيث تمتد الحماية إلى كل الجهات التي تسهم أو تشارك فيها حتى لو كان الجزء الأكبر من رأسمالها مملوكا للقطاع الخاص.

يتألف مشروع القانون من تسع مواد، جاءت المادة الأولى مادة تعريفات، ونظمت المادة الثانية الجهات التي تسري عليها أحكامه، ونظمت المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة تصنيف المعلومات والوثائق وتأكيد ما لا يجوز إفشاؤه وكيفية حفظها وفهرستها، ونظمت المادة السابعة العقوبات التي توقع على حالات لإفشاء أي معلومات أو وثائق محمية، وأناطت المادة الثامنة بالجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون إصدار القرارات التي تنظم حفظ المعلومات والوثائق وإجراءات حفظها، وجاءت المادة التاسعة مادة تنفيذية.

(م١): في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(المسئول):

أ. كل موظف عام أو من في حكمه، طبقاً لنص المادتين (١٠٧) و(١٠٨) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦.

ب. العاملون في الجهات التي تسهم الدولة في إدارتها، أو تسهم في رأسمالها بنسبة ٥٠٪ على الأقل.

(المعلومات والوثائق):

أية معلومات شفوية أو مكتوبة أو مطبوعة أو مختزلة أو مصورة أو مخزنة إلكترونياً أو بأية طريقة أو صور أو أفلام أو رسوم أو خرائط أو غيرها من وسائل التسجيل المكتوبة والمسموعة والمرئية التي تتداولها سلطات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها المختلفة والأشخاص الاعتبارية العامة.

المادة الثانية: تسري أحكام هذا القانون على كل سلطات الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها المختلفة والأشخاص الاعتبارية العامة.

المادة الثالثة: تصنف معلومات ووثائق الدولة إلى الدرجات الآتية:

أ. درجة (سري للغاية) وهي المعلومات والوثائق التي يؤدي إفشاء مضمونها إلى تهديد سلامة الدولة أو إلى حدوث أضرار خطيرة بأمنها أو مصالحها.

ب. درجة (سري) وهي المعلومات والوثائق التي يؤدي إفشاء مضمونها إلى حدوث أضرار بأمن الدولة أو مصالحها.

ج. درجة (محظور/ محدود) وهي المعلومات والوثائق التي يؤدي إفشاء مضمونها إلى حدوث أضرار محدودة لأمن الدولة أو مصالحها.

وعلى الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون أن تصدر القرارات التي تحدد الموضوعات التي تدخل في كل تصنيف من التصنيفات السابقة طبقا لطبيعة المعلومات والوثائق المتعلقة بها.

المادة الرابعة: مع مراعاة أحكام أي قانون آخر، تعتبر معلومات ووثائق الدولة الأخرى التي لا تشملها أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له عادية، وعلى المسئول ان يحافظ عليها ويحفظها من العبث أو الضياع أو التلف ولا يجوز إفشاء مضمونها لغير المعنيين بها.

المادة الخامسة: مع مراعاة ما يجري تطبيقه في الديوان الملكي وديوان رئيس الوزراء وديوان ولي العهد ووزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين والحرس الوطني وجهاز الأمن الوطني، على الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون فهرسة المعلومات والوثائق التي تتوافر لديها بحسب الأصول المهنية والفنية المتبعة وتصنيف ما يجب اعتباره منها محمياً وفق أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة السادسة:

أ. يحظر على أي مسئول إفشاء أية معلومات أو وثائق محمية بموجب هذا القانون اذا حصل أو اطلع عليها أو حازها أو وصلت إلى علمه بحكم مسئوليته أو وظيفته.

ب. يحظر على أي مسئول إخراج أية معلومات أو وثائق محمية من الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون، كما يحظر طباعتها أو نسخها أو تصويرها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها خارج هذه الجهات.

ج. يحظر على أي مسئول انتهت خدمته لأي سبب إفشاء أية معلومات أو وثائق حصل عليها أو وصلت إلى علمه وكان إفشاؤها محظورا وفق أحكام هذا القانون.

المادة السابعة: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر:

أ. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام الفقرة (أ) من المادة السادسة من هذا القانون.

ب. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن ألفي دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من هذا القانون.

ج. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تقل عن مائتي دينار كل من خالف أحكام الفقرة (ج) من المادة السادسة من هذا القانون.

د. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من دخل أو حاول الدخول مكانا محظورا بقصد الحصول على معلومات او وثائق محمية طبقاً لهذا القانون، وإذا حصلت هذه المحاولة لمنفعة دولة أو جهة أجنبية يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت.

هـ. يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات كل من حصل بوسيلة غير مشروعة على معلومات أو وثائق محمية طبقا لهذا القانون، وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المؤقت إذا كان الحصول عليها بقصد إفشائها لدولة أو جهة أجنبية.

و. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار كل من وصل إلى علمه أي سر من المعلومات أو أية وثيقة محمية بحكم طبيعة عمله ووظيفته أو بعد تركه الوظيفة أو انتهاء مسئوليته لأي سبب من الأسباب وأفشاها من دون سبب مشروع.

المادة الثامنة: تصدر الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون، خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، القرارات التي تحدد المعلومات والوثائق المحمية طبقا لأحكامه، وتنظم كيفية حفظها بما يكفل حمايتها وسلامتها وسريتها، ومدة انتهاء صفة السرية عنها، وإجراءات حفظها بعد زوال هذه الصفة.

رئيس مجلس الشورى:

خطاب الملك يؤكد حرصه على المصالحة الوطنية

○ علي الصالح.

أشاد السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بمضامين الكلمة السامية التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى للمواطنين بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس، مشيرا إلى أن الخطاب عكس حرص جلالته على المضي في طريق المصالحة الوطنية بخطوات جادة ورؤية شاملة، وأن الإصلاح والتقدم عملية مستمرة، ومتطورة في مملكة البحرين، مؤكدا - جلالته - بذلك النهج السليم الذي تنتهجهُ مملكة البحرين في مجال حفظ كرامة الإنسان وكفالة حقوقه، باعتباره هدفاً كريماً وغاية سامية، معربا عن تقديره واعتزازه البالغ بجلالته لما تناوله الخطاب من توجيهات للحكومة بالتعاون لتنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لما فيه الدفع بمزيد من الإصلاح الذي يصب في صالح الوطن والمواطنين جميعا، مؤكدا رئيس مجلس الشورى أهمية العمل على جمع الصفوف ونبذ الفرقة والخلاف وصون مكتسبات الوطن للنهوض من جديد وللاستمرار في السير وفق نهج الإصلاح ودعم أسس الدولة التي ستظل دائما - كما أشار جلالته - بلد القانون والمؤسسات والتعايش السمح بين مختلف الأديان والثقافات والأفكار، الذي يحظى فيه المواطن المخلص والمُجدّ بالتقدير والمساندة.

وثمن رئيس اللجنة الوطنية ثقة جلالة الملك المفدى برئيس وأعضاء اللجنة، مؤكدا أن اللجنة قد باشرت بالفعل تحديد أولوياتها المتعلقة بمتابعة وتنفيذ توصيات تقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق، حيث تعد التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بإعادة المفصولين في القطاعين العام والخاص والطلبة، من أوائل التوصيات التي بادرت اللجنة في أول اجتماع لها الى مخاطبة الحكومة بشأنها والتنسيق بشكل مباشر معها من اجل الإسراع في تفعيلها.

وأشار رئيس اللجنة الوطنية إلى أن اللجنة تدفع تجاه أن تمنح هذه التوصية الأولوية في التنفيذ خلال هذه المناسبة الوطنية، لإدخال الفرحة في قلب كل بيت وتهدئة النفوس، لتكون خطوة من خطوات عدة تنظر إليها اللجنة بعين الاعتبار لشقها الإنساني، من أجل الخروج بنتائج تفضي إلى مستقبل مشرق ينعم الوطن بنتائجه ويسعد المواطن بخيره.

واعتبر رئيس اللجنة الوطنية أن تشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق جاء خطوة شجاعة من لدن جلالة الملك المفدى، وأن متابعة تفعيل توصياتها هو واجب وطني نضطلع به في اللجنة بكل عزم ونزاهة، داعيا الله العلي القدير ان يحفظ البحرين من كل سوء ومكروه، وأن يوفق الجميع لخدمة هذا الوطن الغالي، ويديم علينا نعمة الأمن والأمان.

○ وفد تجمع الوحدة الوطنية في أحد اللقاءات بالعاصمة البريطانية.

في بيان لتجمع الوحدة الوطنية حول ندوة لندن

مثلنا شعب البحرين.. ورفضنا جميع الوساطات الأجنبية والحلول من تحت الطاولة

أكد تجمّع الوحدة الوطنية أن مشاركة وفد التجمّع برئاسة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود في ندوة «تشاتم هاوس» بلندن إنما انطلقت من إيمان التجمع بضرورة إتاحة الفرصة لمساهمة جميع الأطراف ومكونات الشعب البحريني في أية جلسة ونقاشات تتعلق بالأوضاع السياسية للمملكة وعدم الاقتصار على تمثيل أطراف وفئات بعينها كـ«الوفاق» كمتحدث وحيد عن شعب البحرين كما دأبت بعض المحافل الإقليمية والدولية.

وأوضح التجمّع أن مشاركة وفده قد عززت الموقف الحازم في رفض جميع الوساطات الأجنبية وحلول ما تحت الطاولة التي تمثل تدخلاً أجنبياً مرفوضاً وخيانة لثقة فئات كبرى من الشعب البحريني من بينها «أهل الفاتح»، حيث ان التجمّع لن يفرط أبداً فيما يهدد سلامة الكيان البحريني وعمق انتمائه العروبي والمسلم، وسيظل متمسكاً برؤاه الإصلاحية، حيث أخذ الوفد في اعتباره تمثيل جميع الفئات والطوائف من المكونات الرئيسية للمجتمع البحريني وليس فقط أعضاء التجمّع.

واعتبر التجمّع أن مشاركة وفده شكلت فرصة قيمة للالتقاء بالعديد من الفعاليات والأطراف المؤثرة لنقل الصورة الصحيحة لهم حول حقيقة ما يجري في مملكة البحرين بعيداً عن مغالطات وأكاذيب إعلامية مازال البعض عاكفاً على تسويقها تحقيقاً للكسب السياسي الفئوي ذي العواقب الوخيمة على السلم الأهلي للمجتمع البحريني.

وبين التجمّع أن محاولات بعض الوسائل الإعلامية الرخيصة لممارسة الابتزاز وإحداث الوقيعة في مثل هذا الوقت بالذات بين أعضاء التجمع وشعب البحرين باتت مكشوفة وتنم عن حقد وتشفٍ بعد الاعتراف الدولي بالتجمع، فهي تدرك ان مثل هذا الاعتراف لن يكون الأول كما أن مشاركة التجمع لن تكون الأخيرة في هذه الندوات طالما لمسنا حسن النوايا والجدية لحل الأزمة، ومن المتوقع أن نشهد مثيلاتها في المراحل المقبلة مع التعويل الكامل على وعي الشعب البحريني.

وشدد التجمّع على رفضه الحازم لتصنيفه على أنه ممثل للحكومة أو لفئة أو طائفة من الشعب مؤكدا أن تجمّع الوحدة الوطنية خرج من البحرينيين لأجل البحرينيين، ومن يشكك في وطنيته مردود عليه منذ البيان الأول حيث أدان التجمّع سقوط الضحايا من المواطنين في دوار مجلس التعاون في بدايات الأزمة، وطالب بفتح تحقيق في ذلك حتى قبل أن تظهر مبادرة لجنة تقصي الحقائق، في حين عجز البعض عن إدانة جرائم الاستهداف الطائفي للسنة والوافدين الأجانب بعدما أثبتها التقرير منذ أسابيع، بل إن أحد رجال الدين من الطائفة الشيعية الكريمة صرح حينها بأن التقرير لم يكشف جميع جرائم المعارضة الطائفية.

وعبّر التجمّع عن أسفه لعدم إدانة قوى المعارضة الفئوية تلك الجرائم أو اعتذارها عنها لشعب البحرين لأنها ربما خشيت أن تنكشف حقيقة التحركات ويسقط عنها قناعها الثوري والوطني، وهو ما يسهم في زيادة التأزيم الطائفي بسبب مكابرة هذه القوى وعزتها بخطاياها السياسية، ويكفي أن حضورها قد اضمحل خطابياً بين مصاف الثورات العربية في موسم انكشاف الحقائق.

جدير بالذكر أن وفد التجمّع التقى العديد من مراكز الأبحاث على جانب الزيارة، حيث كانت للوفد زيارة لمجلس اللوردات التقى خلالها أعضاء بالمجلس وشرح وجهة نظر التجمّع في الأزمة السياسي. والتقى نائب وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما قام بزيارة لمكتب منظمة العفو الدولية والتقى عدداً من الخبراء الممثلين في المنظمة ومجموعة من طلبة البحرين في المملكة المتحدة.

بمناسبة العيد الوطني

مهرجان المغفور له الأديب الشيخ محمد بن عيسى اليوم

تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن سلمان بن حمد آل خليفة نجل صاحب السمو الملكي ولي العهد وفي إطار احتفالات مملكة البحرين بعيد جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى الثاني عشر والعيد الوطني المجيد الأربعين، تنظم جمعية رعاية العرضة البحرينية مهرجان المغفور له بإذن الله تعالى سمو الأديب الشيخ محمد بن عيسى بن علي آل خليفة - الوائلي لقصائد العرضة اليوم (١٧ ديسمبر ٢٠١١) في ساحة قلعة الرفاع في الساعة الثالثة والنصف عصرا.

وتتضمن الفعالية إلقاء قصائد للمغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة وأداء العرضة البحرينية بشيلات من قصائد سموه وتكريم عدد من الشخصيات التي أسهمت في دعم هذا الفن من خلال توثيقه وإقامة الفعاليات بشكل مستمر لهذا الفن البحريني الأصيل.

مجلس شباب قلالي ينظم مهرجان العيد الوطني

ينظم مجلس شباب قلالي مهرجان العيد الوطني الثاني تحت رعاية الشيخ راشد بن خالد بن أحمد آل خليفة في حديقة قلالي وتضمن المهرجان السوق الخيري وفرقة الكشافة والالعاب الترفيهية للاطفال والدي جي وبحضور عدد من كبار شخصيات قلالي وعضو المجلس البلدي لدائرة الرابعة خالد بوعنق.

معاً منذ كنا.. ومعا نواصل المسيرة

بقلم: الشيخ حمود بن عبدالله آل خليفة*

بين مملكة البحرين وبين المملكة العربية السعودية الشقيقة تمتد جسور من المحبة والأخوة والثقة والتعاون وهي جسور بنيت على أسس راسخة عبر تاريخ طويل من العلاقات الوطيدة بين القيادتين والأسرتين المالكتين الكريمتين ضربت جذورها عميقا في التاريخ وفي تربة خصبة عززتها نفوس كريمة وإرادات قوية وعزائم صادقة.

واليوم لي الشرف العظيم أن أكون مساهما بسيطا في هذه المسيرة المباركة الطويلة والعلاقات الوطيدة الراسخة التي أرسى دعائمها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وأخوه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة حفظهما الله، ولأعمل ما وسعني الجهد على تطويرها وتنميتها في سائر المجالات.

وما احتفالنا بالعيد الوطني المجيد وعيد الجلوس الملكي السعيد في هذه الأيام المباركة إلا اعتزازا وافتخارا بما حققته مملكة البحرين العزيزة من منجزات ونمو وتقدم وازدهار في جميع المجالات، مما وفر لشعبنا كل ما يصبو إليه من عزة وسؤدد ورفعة واستقرار ورخاء.

ومن الطبيعي أن نشير هنا إلى أن مملكتنا الغالية تعتز بكونها عضوا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي منظومة إقليمية عززت أواصر القربى والأخوة والتنسيق والتعاون ووثقتها بين الدول الست مما جعلها قوة ذات تأثير واضح في الإطار العربي والإقليمي والدولي. وهذا ما يرسخ هويتنا العربية وانتماءنا الإسلامي ودورنا في المجتمع الدولي. ولعل من المناسب أن أشير إلى أن علاقاتنا وسياساتنا مبنية على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في شئون الغير الداخلية إلى جانب قيم التسامح والتفاهم والحوار البناء والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي والعالمي لنكفل لشعوبنا وشعوب العالم أجمع الحياة الكريمة والمستقبل الأفضل.

ولا يفوتني الإشارة إلى أن البحرين كانت سباقة دائما إلى توفير العيش الكريم لمواطنيها مشفوعا بالكرامة والحقوق الإنسانية وكفالة الحريات العامة بما فيها الحريات السياسية والتعددية الفكرية واحترام العقائد والشعائر والأديان. ولا أجد ان الحديث عن ذلك سيكتمل من دون أن أوضح أن هذا كله كان مضمون المشروع الإصلاحي والديمقراطي الذي أراده صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لشعبه الوفي في السنوات الأولى لتوليه مقاليد الحكم عام ١٩٩٩م وشمل المشروع التوافق الشعبي الكامل على ميثاق العمل الوطني عبر استفتاء عام وإيجاد دستور جديد وإجراء انتخابات نيابية وبلدية نزيهة وحرة وإنشاء مجلس وطني بجناحين: منتخب (مجلس النواب) ومعين (مجلس الشورى) وكذلك حرية العمل السياسي والمشاركة الشعبية والجمعيات السياسية وقد حق لنا أن نفتخر ونعتز بهذه التجربة الرائدة.

لقد اعتمدت القيادة البحرينية نهج الديمقراطية والإصلاح المستمر بخطى هادئة وواثقة، وبلا تسرع ولا إبطاء. وظلت السياسة البحرينية تهتدي بقيم الإسلام السمحة في الاعتدال والوسطية والتسامح، الأمر الذي مكننا من تجاوز العديد من العقبات والأزمات والتحديات الإقليمية والخارجية. وهذا كله بفضل حكمة القيادة وتعاون الأسرة البحرينية الواحدة وما لديها من مبادئ التعاطف والتكاتف والتفاهم وإيمان بالبحرين ووحدة شعبها تحت الراية الخليفية الخفاقة. ولهذا فإن البحرين لا تخشى التحولات التي تشهدها المنطقة بل تؤمن بأن إرادة الشعوب أولى بأن تحترم، وتطلعاتها جديرة بأن تلبى، لتبقى الشرعية راسخة ويظل الإصلاح مستمرا وتكون الديمقراطية نهج حياة وسبيلا واسعا للتقدم والاستقرار والعدالة.

وبهذه المناسبة الغالية على قلوب البحرينيين جميعهم يشرفني أن أرفع أجمل التبريكات والتهاني، مقرونة بأسمى معاني الولاء والإخلاص إلى مقام سيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى حفظهم الله ورعاهم. وحفظ الله البحرين عزيزة كريمة.

* سفير مملكة البحرين لدى الرياض